

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



كلمة رئيس مجلس المحاسبة السيد عبد القادر بن معروف، بمناسبة عرض التقرير السنوي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018، أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، يوم 14 ديسمبر 2020.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

السيدات والسادة،

يتولى مجلس المحاسبة الصلاحيات الرقابية الموكلة إليه بموجب الدستور. وبهذه الصفة وطبقا للمادة 18 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة والمعدل والمتمم، يستشار مجلس المحاسبة في المشاريع التمهيديّة السنوية للقوانين المتضمنة ضبط الميزانية وإعداد تقارير التقييم لهذا الغرض. في هذا الإطار، سأعرض لكم اليوم هذا التقرير عن تنفيذ الميزانية للسنة المالية 2018، والمتعلق بالتقييم الذي تم إجراؤه حول العناصر التالية:

بلغ عجز الميزانية الإجمالي لسنة 2018 مستوى 2 082 مليار دج، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كان عليه في سنة 2017، وهي زيادة ناجمة عن الارتفاع المحسوس في نفقات التجهيز (+74,1%)، وهذا على الرغم من نمو إيرادات الميزانية بنسبة 5,5% خلال هذه الفترة، والتي تبقى غير كافية لتغطية جميع النفقات.

اتسم تنفيذ العمليات المالية للدولة بتسجيل عجز في الخزينة وصل إلى (-1 341 مليار دج). تم تمويل هذا العجز من خلال ما يعرف بالتمويل غير التقليدي (900 مليار دج) وباستخدام الودائع من مراسلي الخزينة واستعمال الحسابات المالية.

ساهم هذا العجز بقوة في زيادة الدين العام (7 787 مليار دج) الذي وصل إلى أكثر من 38% من الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup> لسنة 2018، وهذا يمثل زيادة قدرها 4 178 مليار دج على مدى سنتين (2017 و2018)، أي بزيادة معتبرة<sup>2</sup> مقارنة بسنة 2016.

<sup>1</sup> الناتج المحلي الخام لسنة 2018 بلغ: 20 259,044 مليار دج

<sup>2</sup> مبلغ الدين العمومي لسنة 2016: 3 609 مليار دج.

يعود هذا النمو للديون بشكل رئيسي إلى ما يعرف بالتمويل غير التقليدي (5 556,2 مليار دج)، بما يعادل 2 185 مليار دج في 2017 و3 371,2 مليار دج في 2018.

لقد بلغت إيرادات الميزانية حوالي 6 405 مليار دج، بزيادة قدرها 5,5% تقريباً، مقارنة بسنة 2017. ويعكس هذا التطور التأثير المقترن بالزيادة في الجباية البترولية (+10,5%) ونمو الدخل الناجم عن أرباح والمساهمات المالية للدولة (+11,6%).

سجلت الضرائب والرسوم غير المدفوعة والمستحقة التسديد والمقيدة في دفاتر قباضات الضرائب كحقوق معاينة لم يتم تحصيلها بعد، زيادة بنسبة 12,3% في سنة 2018 لتصل إلى 4 506 مليار دج. وبالنسبة لهذه السنة، ظل التحصيل منخفضاً للغاية، حيث بلغ 144 مليار دج فقط (حوالي 3,2%).

عرفت نفقات الميزانية ارتفاعاً بنسبة 24,8%، لتبلغ 8 487 مليار دج، وهذا خلال السنة المالية المعنية. ويفسر هذا الارتفاع أساساً بالنمو المحسوس لنفقات التجهيز (+74,1%)، والتي تمثل (46,6%) من مجموع النفقات.

تمثل نفقات التسيير نسبة (52,9%) من إجمالي النفقات، والتي بقيت دون تغيير مقارنة بالسنة السابقة، مع تسجيل انخفاض طفيف بنسبة (0,2%).

كما سجلت النفقات غير المتوقعة انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 75% ما بين سنة 2016 وسنة 2018، منتقلة من 185 مليار دج إلى 45,6 مليار دج، وهو ما يعتبر نقطة ايجابية في التسيير الحسن للميزانية.

كذلك، عرفت نسبة تغطية نفقات التسيير من الموارد العادية تحسناً وصل إلى 90,4% سنة 2018 مقابل 87,8% سنة 2017. ويرجع هذا الاتجاه الإيجابي إلى الارتفاع في الموارد العادية بنسبة 2,8% واستقراراً في نفقات التسيير لسنة 2018.

وأخيراً، لا تزال بعض أوجه القصور التي أشار إليها المجلس في تقاريره السنوية السابقة قائمة، كما هو الحال في تسجيل عمليات الاستثمار العمومي، ونضج الدراسات، وتنفيذ برامج الاستثمار ومتابعتها.

وفي الختام، كما يتضح، تتماشى نتائج تنفيذ قانون المالية المنصوص عليه في المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية للسنة المالية 2018 مع الموازنة العامة النهائية للكون المحاسب المركزي للخزينة (ACCT) والبيانات التي يرسلها وزير المالية إلى مجلس المحاسبة.

وأشكركم على حسن انتباهكم.